بيان جمهورية مصر العربية أمام الدورة 50 للجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسكان والتنمية

5 أبريل 2017

السيدة الرئيس،

دعوني بدايةً أتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة أعمال الدورة ولكافة السادة أعضاء المكتب متمنياً لكم كل التوفيق والسداد في أعمالكم.

تؤيد مصر البيان الذي أدلي به سعادة المندوب الدائم للإكوادور نيابة عن مجموعة الـ77 والصين، وبيان ممثل وفد قطر نيابة عن المجموعة العربية.

يأتي انعقاد الدورة الحالية للجنة في مستهل العام الثاني في مسار تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، كما يأتي في إطار مواصلة البناء على التوصيات والالتزامات الصادرة عن مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام 1994، للتأكيد على ما تسعى إليه تلك الأطر من تحفيز الجهود من أجل تحقيق تنمية بشرية شاملة أساسها الحقوق، وهدفها النمو المستدام لتحقيق العيش الكريم للجميع، وتنبع خصوصية أعمال اللجنة للعام الجاري فيما تقدمه من فرصة لفهم تركيبة المجتمعات وتشكيلها وفئاتها العمرية المختلفة من أجل مساعدة ودعم الدول الأعضاء وبالشراكة مع المجتمع الدولي لوضع الخطط والبرامج التنموية بما يتناسب مع احتياجات سكانها ووفقاً لمتطلباتهم التنموية.

واتصالاً بما تقدم، ترى مصر أنه من الأهمية بمكان أن تعود لجنة السكان والتنمية إلى التركيز على دورها الحقيقي المنوط بها وفقا لولايتها، وهو علاقة التنمية بالسكان، مع عدم إقحام القضايا الخلافية التي لا محل لها في أعمال هذه اللجنة، وإنما لها محافل أخرى يمكن تناولها فيها ، كما ترى أهمية توحيد التقارير الصادرة من كل من برنامج الأمم المتحدة للسكان والتنمية ووحدة السكان التابعة للسكرتارية، منعاً للازدواجية في العمل .

السيدة الرئيس،

تقف قضية السكان في مقدمة التحديات التنموية أمام الدول النامية، فالتزايد السكاني الآخذ في التصاعد يلتهم أية مكتسبات يتم احرازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويضاف إليها التفاوت في معدلات الإنتاج والاستهلاك، وأن معالجة تلك الإشكالية تكمن في كفالة تمتع الجميع بالحق في التنمية، وهو حق أصيل وهدف رئيسي في حد ذاته.

أن مواجهة الأزمة السكانية تكون من خلال العمل على خفض معدلات النمو السكاني، وتحسين جهود التنمية وفي مقدمتها قطاعي التعليم والصحة، وايلاء الاهتمام اللازم بتعزيز مكانة ودور المرأة، ودعم دور الاسرة وحمايته، وإيجاد الوظائف والتشغيل للارتقاء بمستوي الفرد وزيادة الدخل، كما لا يفوتنا التطرق إلى

ضرورة حماية ورعاية حقوق جميع المهاجرين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين، وكذلك الاهتمام بأوضاع السكان والتنمية في الدول الرازحة تحت الاحتلال وتلك التي تعاني من وطأة الحروب والنزاعات.

يتطلب تحقيق ما تقدم ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تقديم الدعم والمساعدة للدول النامية عند اضطلاعها بمسؤوليتها الأصلية في وضع وتنفيذ برامجها الوطنية التنموية ، وتقديم أوجه الدعم المادي والفني اللازم لتمكينها من تنفيذ برامجها وأنشطتها التنموية.

السيدة الرئيس،

تعكف الحكومة المصرية وفي إطار اتخاذ الخطوات نحو تنفيذ خطتها الوطنية للتنمية المستدامة المعنونة بـ"رؤية مصر 2030" القيام منذ مارس الماضي بإجراء التعداد السكاني لعام 2017 يشمل المنشئات والافراد من أجل الاعداد الجيد لوضع الخطط والسياسيات التنموية وفقاً للتركيبة السكانية للمجتمع المصري، كما تنخرط مصر على المستويين العربي والافريقي في تنفيذ برامج التنمية السكانية في إطار جهود تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، وأجندة افريقيا 2063. وقد استضافت مدينة شرم الشيخ في نوفمبر الماضي، الاجتماع الـ17 للأليات الوطنية المعنية بالسكان بهدف تعزيز الشراكة بين المجالس واللجان العربية لدعم العمل السكاني التنموي. كما تعمل مصر من خلال الاتحاد الافريقي على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الافريقي لعام 2017 حول "تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار فى الشباب" تنفيذاً لقرار القمة الأفريقية في يناير الماضي، حيث تهدف خارطة الطريق الافريقية إلى وضع السياسات والاستراتيجيات من أجل النهوض بالفرد ورفاهيته وبخاصة المرأة والشباب.

شكراً السيدة الرئيس،

—